

بيان

نطالب بفتح تحقيق عاجل وشامل مع الجمعيات التي أحالت الأجهزة الأمنية عشرات الأطفال إليها

الشبكة السورية لحقوق الإنسان لديها قوائم موثقة تضم قرابة **3,700** طفلٍ مختفٍ قسرياً على يد نظام الأسد



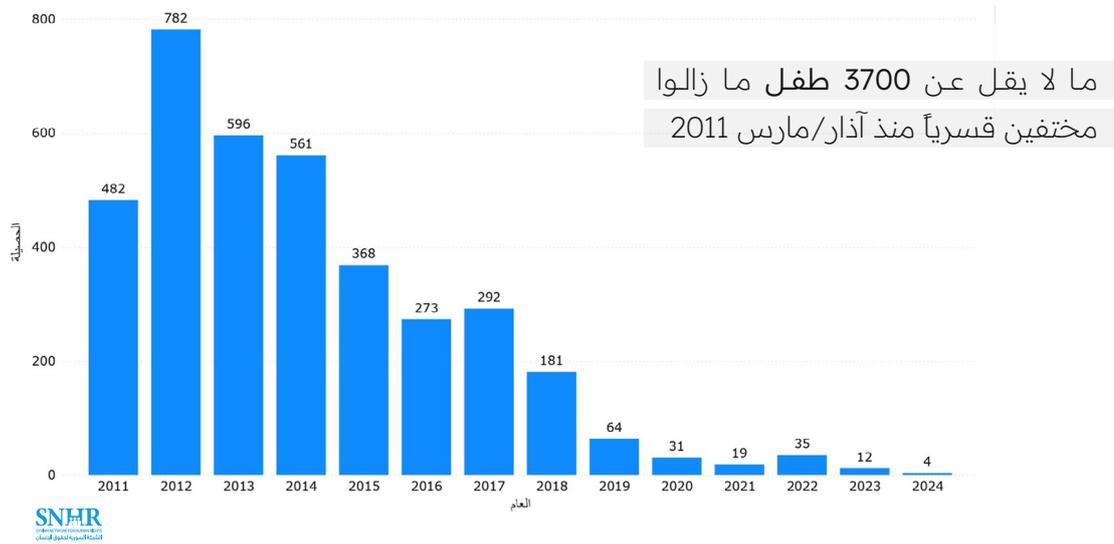
الخميس 23 كانون الثاني 2025

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

الاعتقال والاختفاء القسري للأطفال:

على مدى أربعة عشر عاماً، قام نظام الأسد باعتقال آلاف الأطفال، سواءً كانوا برفقة عائلاتهم أو بمفردهم. تصدر الشبكة السورية لحقوق الإنسان [تقريراً سنوياً في اليوم العالمي للطفل \(20 تشرين الثاني/نوفمبر\)](#)، تسلط فيه الضوء على الانتهاكات المرتكبة بحق الأطفال، مع التركيز بشكل خاص على الاعتقالات التعسفية التي غالباً ما تنتهي بحالات اختفاء قسري.

تشير قاعدة بيانات الشبكة إلى أن 3,700 طفل على الأقل ما زالوا في عداد المختفين قسرياً منذ آذار/مارس 2011، بعد اعتقالهم من قبل نظام الأسد. ورغم فتح السجون عقب عملية "ردع العدوان" الأخيرة، لا يزال مصير هؤلاء الأطفال مجهولاً. ويُظهر الرسم البياني التالي التوزيع الزمني لحالات الاعتقال وفقاً لكل عام:



نقل الأطفال إلى دور الأيتام:

وردتنا أنباء منذ سنوات حول قيام نظام الأسد بنزع الأطفال من ذويهم، أو تحويل الأطفال المولودين في مراكز الاحتجاز إلى دور الأيتام أو مراكز رعاية الأطفال، لم يتمكن من التحقق منها بسبب كم كبير من التحديات الاستثنائية. ومن أبرز هذه المؤسسات المراكز التابعة لمنظمة SOS ، التي استقبلت عدداً كبيراً من هؤلاء الأطفال دون أي أوراق ثبوتية تؤكد هويتهم. استمرت هذه الممارسة حتى عام 2019، عندما تغيرت الإدارة، وبدأت المؤسسة بقبول الأطفال مع وجود معلومات عنهم.

حالة رمزية بارزة:

من بين أبرز الحالات التي لم يُكشف عن مصيرها حتى الآن قضية أطفال الطبيبة رانيا العباسي، الذين اعتُقلوا مع والديهم ووالدهم، وما زال مصيرهم جميعاً مجهولاً حتى اللحظة.

مطالب الشبّكة السورية لحقوق الإنسان:

استناداً إلى شهادات الناجين من مراكز الاحتجاز، وشهادات ذوي الضحايا، ومع استمرار غياب المعلومات حول مصير عشرات الأطفال، تطالب الشبّكة بالآتي:

إلى منظمة SOS وكافة الجمعيات:

1. فتح تحقيق داخلي مستقل.
2. مشاركة جميع الملفات والوثائق المتوفرة مع السلطات السورية الجديدة.
3. تقديم اعتذار علني وخطي لذوي الأطفال ودفع تعويضات عادلة لهم.

إلى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية:

1. التحقيق في آليات إحالة الأطفال:

- تحديد كيفية إحالة الأطفال المعتقلين من الأفرع الأمنية إلى دور الأيتام.
- توثيق عدد الأطفال الذين خضعوا لهذه الإجراءات، مع التأكد من هوية كل طفل ومصيره.

2. التحقيق في دور الجمعيات ودور الأيتام:

- مراجعة الإجراءات التي اتبعتها هذه المراكز في التعامل مع ملفات الأطفال.
- كشف أي حالات تزوير للبيانات الشخصية أو انتهاكات أخرى لحقوق الأطفال.
- ضمان التزام هذه المؤسسات بمعايير حماية الطفل وحقوقه.

3. كشف مصير الأطفال:

- تحديد أماكن وجود الأطفال الذين تم نقلهم.
- إعادتهم إلى أسرهم إذا وُجد أقارب قادرين على رعايتهم.
- توفير بيئة آمنة ومستقرة للأطفال في حال عدم توفر أسر مناسبة.

4. محاسبة المسؤولين:

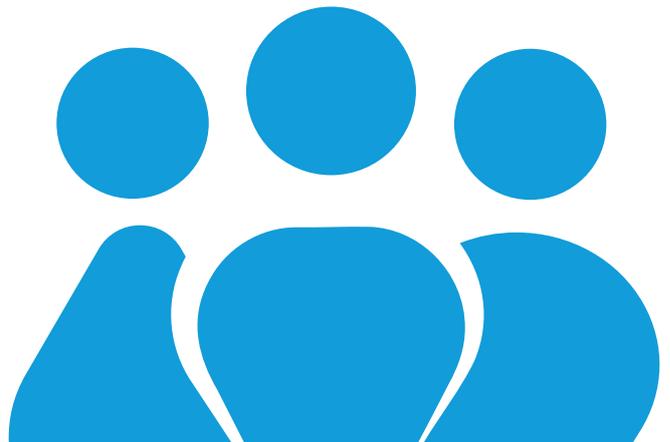
- محاكمة المسؤولين عن هذه الانتهاكات، سواء كانوا من الأفرع الأمنية أو إدارات دور الأيتام والجمعيات.
- تحميل الجهات المتورطة المسؤولية عن التستر أو الإهمال الذي أدى إلى معاناة الأطفال وذويهم.

دعوة إلى السلطات السورية الحالية:

تدعو الشبّكة السورية لحقوق الإنسان السلطات السورية الجديدة إلى التعامل مع هذا الملف كأولوية وطنية وإنسانية. كما تطالبها بفتح تحقيق شفاف ومستقل يشرك المنظمات الحقوقية المحلية والدولية لضمان كشف الحقيقة وتحقيق العدالة.

مناشدة لدعم عملية التحقيق:

تناشد الشبّكة المنظمات الدولية، خاصة المعنية بحقوق الطفل، تقديم الدعم الفني والقانوني اللازم لإجراء هذا التحقيق في أقرب وقت ممكن.



SNHR

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

لا عدالة بلا محاسبة



info@snhr.org
www.snhr.org

